

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

The contribution of civil society to embodying community security

هند بن حميدة¹، أحمد صباح²¹ جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، hindabenh@yahoo.fr² جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، a.sebbah@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 01-06-2022 تاريخ القبول: 04-06-2022 تاريخ النشر: 15-06-2022

ملخص: هذا العمل هو محاولة لتبسيط الضوء على جملة الممارسات التي تقدمها المنظمات التربوية في الوصول بالشباب إلى قواعد سلوكية ذات أبعاد اجتماعية توافق السلوك العام للمجتمع في ظل نظرية الوعي الأمني الشامل، إذ أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على الأدوار التي تمارسها المنظمة الكشفية من خلال برامجها التربوية، برامج أنشطتها المشتركة مع الجهات ذات العلاقة، وخلصت الدراسة إلى:

- احتواء البرامج على أنشطة تساهم في توعية المواطنين بضرورة الضبط الاجتماعي.
- احتواء البرامج التربوية على فقرات تعزز واجبات المواطنة والامتثال للقوانين.
- احتواء البرامج على أنشطة تطوعية تساهم في الأمن المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي؛ الضبط؛ الامتثال؛ الاندماج؛ التوافق الاجتماعي.

Abstract:

This study was conducted with the aim of identifying the roles played by the organization. Scouting through its programs and through its joint activity programs with the relevant authorities, and the study concluded:

1. The programs contain volunteer activities that contribute to community security.
2. The programs contain voluntary activities that contribute to educating citizens about the need for social control.
3. The educational programs contain clauses that reinforce the duties of citizenship and compliance with laws.

Keywords: community security; comprehensive security awareness; discipline;

المؤلف المرسل: د. هند بن حميدة، الإيميل: hindabenh@yahoo.fr

1- مقدمة:

نادت الدراسات الحديثة بضرورة تكاتف جهود جهات متعددة للوصول إلى أمن تكاملي في إطار مبادئ المواطنة، فنظرية الأمن التام أو الشامل ليست رهينة المؤسسات الأمنية فحسب، بل يقع حملها كذلك على جميع المؤسسات المجتمعية في إطار تحقيق ما يدعى بالأمن الاجتماعي (المركز الوطني للبحوث حول الحركة الوطنية، 1998، صفحة 71)، واتجهت الدراسات الحديثة نحو إعادة النظر أو ضرورة النظر العميق في التربية سواء كانت رسمية متمثلة في المدرسة الجزائرية، أو غير رسمية متمثلة في باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي باتت مسألة ضرورية وملحة لغرس قيم الولاء وتقوية الروابط بين التربية والوعي الأمني العميق الذي يضمن ضبطا اجتماعيا واعيا يمثل فيه الفرد امتثالا لا يحس فيه بالقهر بل يحس بالاندماج المرن مع متطلبات مجتمعه.

ورصدت الدراسات أن الجوانب السلوكية للأفراد ومرجعيتهم الأسرية والتربوية كانت ضمن أهم الأسباب التي جعلتهم يتعرضون لهذه الانحرافات.

هذه الدراسة ستسلط الضوء على جملة الممارسات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في الوصول بالفتية والشباب إلى قواعد سلوكية ذات أبعاد اجتماعية ضابطة وامتثالية توافق السلوك العام للمجتمع في ظل نظرية الوعي الأمني الشامل الذي تطمح له كل المؤسسات الضابطة في العالم، إذ أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على الأدوار التي تمارسها المنظمة الكشفية من خلال برامجها التربوية برامج أنشطتها المشتركة مع الجهات ذات العلاقة، إذ تتزايد وبشكل محسوس نسب المشاكل التي يتورط فيها الشباب بمختلف أنواعها في العالم قاطبة.

2. إشكالية الدراسة

إن أساسيات التربية التي لا تدع مجالا للشك في أن الإنسان اجتماعي بالطبع، وهو في حاجة ماسة لاستقرار والأمن و الألفة والسكينة، هذه الأساسيات تلح على وجود توجيه لا يتحقق إلا بالتربية، التي تقدمها له مؤسسات تربوية عدة .

يعد اتفاق المختصين على أن التربية هي قوة ضابطة لسلوكات الأفراد والمجتمعات، ضامنة لاستمراره و صون مقوماته الوطنية من الزيغ والانحراف، جعلنا نفتح الباب على مصراعيه لدراسة مفهوم الوعي الأمني المجتمعي موازاة مع مفاهيم الضبط والامتثال الاجتماعي لمعايير وقيم الدين والقانون والقيم والعادات

هند بن حميدة/أحمد صباح

والتقاليد، وما يمكن أن تقدمه مؤسسات التربية الرسمية وغير الرسمية في تحقيق ثقافة الوعي الأمني الذي يعصم من الوقوع أو التورط في مشاكل الشباب.

- فماهي إذن تأثيرات العمل التطوعي لجمعية المجتمع المدني والتي تحقق أمنا مجتمعيا على تعلمات الفتية والشباب بما يعكس نضجا في الوعي الأمني لديهم ؟

ويتفرع على هذا السؤال أسئلة ثانوية وهي :

- ماهي القواعد السلوكية التي تعطيها الممارسات التربوية غير الرسمية من خلال النشاطات بما يساهم في تنمية الوعي الأمني لدى المنخرطين في صفوفها؟

- هل تدرب الممارسات التربوية غير الرسمية على قواعد سلوكية تساعد الشباب على الاندماج الآمن داخل المجتمع، وماهي مؤشرات ذلك ؟

- هل للممارسات التربوية غير الرسمية برامج جادة تساهم في تكوين الفتية تكوينا اجتماعيا يضمن السلوك الواعي الآمن، وماهي مؤشرات ذلك ؟

3. الخلفية النظرية للدراسة:

يعتبر رواد العمل التربوي بمثابة نماذج Models يتم الاقتداء بهم، هذه الحتمية التبادلية هي في حد ذاتها نظرية معقدة وشاملة للسلوك الإنساني قامت على المنهج الإمبريقي وتعنى بالقضايا الكبيرة والضيقة من القضايا الوظيفية الإنسانية، فهي تهتم بشكل أساسي بعمليات التبادل بين الأحداث والأحوال الداخلية والخارجية للشباب المنخرط في صفوف هذه المجموعات (علي خليفة الزائدي، 2000، صفحة 55)

وقد لاحظ باندورا أن التأثير بسلوكات النماذج يتضمن ثلاث آليات أولها العمليات الإبدالية Reciprocal processes، فوفقا لهذه الآلية يتعرض الشاب مباشرة إلى خبرات متعددة كي يتعلمها وما يترتب عنها من نتائج تعزيزية أو عقابية، وقد استنتج باندورا أن التعلم الاجتماعي لا يتطلب بالضرورة المرور بالخبرات المباشرة وإنما يمكن تعلمها على نحو بديلي غير مباشر، كما وأن النتائج المترتبة على سلوك النماذج مثل التعزيز والعقاب لها دور هام في زيادة الدافعية وإضعافها في تعلم محل هذا السلوك كما وأن هذا النوع من التعلم لا يتم على نحو حربي وإنما يتم على نحو انتقائي، إذ ليس بالضرورة أن يتم أداء كل ما يتم تعلمه من خلال الملاحظة المباشرة وإنما يتم تمثله وتخزينه في الذاكرة رمزيا (عاطف غيث، بدون سنة، صفحة 122)

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

وبإسقاط ما جاء به باندورا على عالم الحركة الجموعية هذا النسق الذي يتطلب التكيف مع البيئة التي تحيط به وإن يقوم أيضا بتأمين مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لتحقيق أهدافه التربوية، في إطار نمط من التوزيع المتبادل بينهم من خلال تأثير القيم على المناهج والبرامج والتقاليد عارفا للأولويات أو الضروريات اللازمة لتحقيق هدف هذا النسق وذلك عن طريق التنسيق بين مجموعة من المدخلات والموارد والعمل على استخدامها بصورة مثلى كي يصل ويكون نموذج سلوكي يتخذى به (محمد الجوهري وعبد الله الخرويجي، 1980، صفحة 134).

وقد حرص بارسونز باستمرار على أهمية وجود متطلب وظيفي هام وهو المحافظة على النمط عن طريق طرح عدد من الخصائص والسمات العامة والتي تتمثل في المهارات اللازمة والتخصص والخوافر المادية والمعنوية والسمات الشخصية للقيادات والأعضاء، وتركز أهداف هذه الخصائص لتحقيق الدور الوظيفي الذي سعى لتحقيقه جميع أفراد النسق مع ضرورة الالتزام بمجموعة من القيم الاجتماعية إسهاما منها في تحقيق تكيف أفضل للمنخرطين في صفوفها وكذا تحقيق درجة جذب عالية بين الأفراد (الاندماج)، وخفض معدلات التوتر أو التصدع من خلال عمليات التفاعل المتمثلة في النشاطات وعمليات اجتماعية متعددة ومتنوعة.

إذ لهذه الوظيفة أهمية بالغة تقضي بالتأثير ونقل أنماط تعليمية تثقيفية وسلوكية جعلت من هذا النسق المنتشر على التراب الوطني أن ينتقل من مجال الترفيه والاستعراض إلى مجال الضبط والامتثال والاندماج الاجتماعي وصولا إلى فرد فعال مندمج داخل مجتمعه. في أدق معاني النظرية أنها صياغة لجملة العلاقات الظاهرة بين مجموعة معينة من الظواهر أو القضايا التي يجب أن تتوافر فيها شروط تعبر عنها بدقة وتنسقها البعض مع الآخر وتوضع في شكل يجعل من الممكن انشقاق تعميمات كي تكون هذه القضايا مثمرة، تكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة (المنظمة الكشفية العربية، 2000، صفحة 13)

ونحن في هذه الدراسة سنحاول الغوص في عمق ممارسات الحركات الجموعية ونصوغ العلاقات الحاصلة بين أفرادها من خلال تفاعل مكونات رئيسية ثلاث وهي السلوك والمحددات المرتبطة بالشخص والمحددات البيئية.

4. واقع الأمن المجتمعي في المجتمع الجزائري الفرعي:

هند بن حميدة/أحمد صباح

إذا ألقينا نظرة على الانحراف فإننا نكوّن صورة واضحة عن الامتثال كون أن الانحراف هو ذلك العامل الذي يخالف معايير وقوانين وقيم اجتماعية معينة، فعدم الامتثال يعني مباشرة الانحراف، كما أن الامتثال لمعايير جماعة خارجية غير الجماعة الأصل يعتبر انحراف أو عدم امتثال للسياق التفاعلي للحياة الاجتماعية هو الذي يمكننا من حصر الأفراد الممثلين وغير الممثلين للنظام الاجتماعي من خلال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والعسكرية.

إذ يعتبر الامتثال ذلك السلوك المطابق لتوقعات الآخرين والمسائر للقواعد والمعايير الاجتماعية، ويظهر في شكل استجابات تكون على شاكلة سلوكيات الآخرين، أو باستجابات تتحدد بعادات الجماعة ومعاييرها (عبد الله محمد عبد الرحمن، 2003، صفحة 117)

وقد يعرف الامتثال بأنه العمل على تدعيم مجموعة مستويات سلوكية من جانب الجماعة تعبر عن تقليد طوعي لنماذج شائعة للفعل في مقابل العمل العدواني السلبي .

ويشير المصطلح عادة إلى الامتثال للمعايير والتوقعات الشائعة في الجماعات التي يعتبر الفرد عضواً فيها، أما الامتثال لمعايير جماعة خارجية فهو في العادة عدم امتثال بالنسبة لمعايير الجماعة الداخلية .

إن الاستجابة الآلية والمتكررة لأفراد المجتمع تجاه موقف مثير معين يبين عن الاتجاه الاجتماعي الثابت نحو هذا الموقف، ويطلق أحيانا على هذه الاستجابة المتميزة سلوكاً ممثلاً .

وإذا عرجنا على تعريف (بارسونز) للانحراف -باعتبار أن الانحراف يلقي الضوء على السياق النفسي الاجتماعي للامتثال وعدم الامتثال - فإن الانحراف وميكانيزمات الضبط يمكن أن تعرف بطريقتين فإما أن يكون الإطار المرجعي هو الفاعل الفردي أو النسق التفاعلي، ولهذا يعبر الانحراف في السياق الأول عن اتجاه واقعي لدى الفاعل لكي يمارس سلوكاً متعارضاً مع بعض الأنماط المعيارية النظامية.

أما في السياق الثاني -النسق التفاعلي- فإن الانحراف هو اتجاه يظهر من جانب أحد الأطراف حين يمارس سلوكاً من شأنه أن يؤدي إلى اختلال التوازن النسق التفاعلي، وعليه فالانحراف يعرف من خلال اتجاهه إما تغيير حالة النسق التفاعلي، وإما استعادة توازن القوى المعارضة، وهذه الحالة الأخيرة هي التي تشهد ظهور ميكانيزمات الضبط الاجتماعي .

الامتثال هو ذلك السلوك الاجتماعي الذي يستهدف الالتزام باتجاهات معينة تستجيب لتوقعات الآخرين، والتي تتجسد في مجموع القواعد والقوانين والقيم والمعايير المختلفة السائدة في مجتمع معين.

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

والمؤسسات التربوية الرسمية وغير الرسمية باعتبارها من الواجهات التي تعطي لنفسها لقب المنظمة التربوية الهادفة إلى تربية النشئ تربية مؤداهما العمل على جعل الفتية يمثلون لقواعد المجتمع الذي يعيشون فيه. ومن هذا المنطلق سنحاول أن نسلط الضوء على الجدلية القائمة بين الامتثال وما يمكن أن يقدم للمجتمع من توازن وتوافق وبين الانحراف الذي يعد من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات، هذا الطرح من شأنه أن يضيف لهذه الممارسة التربوية نوعا من الخصوصية، هذا ما نحاول معرفته والاستقصاء عنه من خلال اسقاط هذا النوع من التربية على هذا المتغير.

5. الأمن المجتمعي و تحقيق مبدأ التوافق الاجتماعي :

لقد وجد مفهوم الامتثال مكانا خاصا له في أعمال علماء الاجتماع والمفكرين الاجتماعيين باعتباره حلقة هامة في استقرار النظام الاجتماعي والحفاظ عليه.

فكل نظام اجتماعي يهدف بالدرجة الأولى إلى سيادة الاستقرار و الطمأنينة ويعتمد في ذلك عدة أساليب وميكانيزمات ضبطية، وتكون هذه الأخيرة مجسدة إما في شكل ميكانيزمات رسمية متمثلة في مؤسسات الدولة التي تسهر على مراقبة السلوكات والعلاقات وتنفيذ القوانين بما يحقق امتثال جميع أفراد المجتمع للنظام الاجتماعي.

وأما في شكل ميكانيزمات ضبطية غير رسمية تتجسد على وجه الدقة في المعايير والقيم والآداب الاجتماعية، والمراقبة هنا تكون صادرة عن ضمير الفرد بكونه فرد من أفراد المجتمع وله مصالح مشتركة مع باقي أعضاء مجتمعه ولهذا نجد أن امتثال الفرد لهذه المعايير والقيم يكون بمحض إرادته شعورا منه بما سيلقاه من استهجان واستنكار لسلوكه السلبي وطمعا في الاستحسان والتقدير للسلوك الإيجابي .

وعليه فان امتثال الفرد سواء بضغط الميكانيزمات الرسمية أو غير الرسمية إنما هو شعور منه بمصلحته الخاصة والتي لا تتحقق إلا ضمن إطار اجتماعي .

هذا وإن (بياجيه) يرى بأنه بالإمكان مواجهة نموذج الإعداد بنموذج النشاط المتبادل في أعماله عن الحكم الخلفي (أحمد الخشاب، بدون سنة، صفحة 166)

هند بن حميدة/أحمد صباح

حيث يرى بأن تكون الحكم الخلقى لدى الطفل مثل سيطرته المتدرجة على العمليات المنطقية راجع إلى عمليات مستقلة لتطور البنى الإدراكية كما يرجعها أيضا إلى طبيعة النشاط المتبادل داخل المجتمع.

كما يرى بأن الإحساس بالاحترام المتبادل والإحساس بالعدالة والعقدة لا يظهر إلا في سن الثامنة إلى الحادية عشر عندما تبدأ رقابة الأهل في الضعف والاختفاء حيث يبدأ الولد في الانخراط في مجموعات اجتماعية مختلفة، وبالتالي تكثر علاقته وتتجاوز الأهل إلى المحيط الأوسع، وهذه العلاقات والمعاملات الجديدة تقتضي معطيات جديدة تختلف إلى حد كبير عن تلك السائدة في الأسرة وهنا تواجهه أوضاع لا يستطيع فيها تحصيل حقوقه وفرض احترامها وتقديرها إلا إذا قام هو الآخر من جانبه باحترام وتقدير حقوق الآخرين.

كما يرى (بياجيه) أن الفرد يميل إلى الامتثال وفقا للقاعدة العامة بحثا عن حلول ومخارج تظهر له أنها الأفضل والأمنع بفعل موارده ومواقفه ، وكذلك بفعل الوضع الذي يعيشه كما يتصوره أو يدركه بنفسه (بوخلجة غياث، 1984، صفحة 99)

وإذا عرجنا على دراسات كينستون Keniston في هذا المجال سنجد أنها تبين بوضوح بأن بعض الشباب الذين ينتمون إلى أوساط عائلية متناقصة ومستقرة وموحدة ومحترمة نجد عندهم الامتثال ظاهرا بوضوح (حلمي محمد منيرة، 1978، صفحة 154)

أنهم يميلون إلى إظهار مفرط ، ويحافظون بدرجات كبيرة على القيم والمعايير والأعراف والتقاليد السائدة في بيئاتهم الاجتماعية ، وإذا بحثنا عن الأسباب الحقيقية التي تجعلهم يظهر كل هذا الامتثال فإننا نجد أنها راجعة إلى قيم ومعايير مستنبطة بعمق إلى حد أنها تساهم أو تطبع الشخصية بسمات في بنيتها المختلفة مع العلم بأن هذا لا ينفي وجود أمثلة كثيرة يكون فيها الاستنباط للقيم والمعايير والأعراف والآداب الاجتماعية أكثر سطحية وإذا عرجنا على مفهوم التوافق - الذي فيما يعني أنه لا يوجد أي عمل اجتماعي إلا وهناك حد أدنى من الاتفاق حوله بين أفراد المجتمع الواحد حول اتجاهات معينة فيه، فإننا نجد أنه أوسع من الامتثال وهذا يمكن ظهوره بصورة جلية في عمليات النشاطات المتبادلة .

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

وهذا باعتبار أن أي عمل اجتماعي يقوم به فرد من أفراد المجتمع رفقة فرد آخر يكون ذا وجهة تحقق التوقعات التي ينتظرها الآخر من خلال قيامه بنشاطه ومبادراته تجاه الآخر، وهذا أساسه معيار توافق سيلزم الطرفين .

ويمكننا في هذا الصدد تمييز عدة أشكال من التوافق، وإذا عدنا إلى دوركايم فإننا نستوحي من آرائه في هذا المجال توافق عبر التشابه وتوافق عبر الاختلاف.

فدوركايم يرى بأن المجتمعات البدائية تبتلع الفرد من مجموعاته عن طريق التضامن الآلي، أما في المجتمعات الحديثة فإننا نجد أنها تتسم بتقييم المساهمات الفردية المختلفة لأعضائها عن طريق التضامن العضوي، كما تعترف لهم باستقلالهم الذاتي، وبالنظر إلى هذا فإن التوافق يتخذ وجوها مختلفة تماماً في كل من التماثل، والفرد المتفرد هنا يتعرض للعقاب بافتراض ما سيعود به عمله المتفرد على تماسك الجماعة ووحدة (سامية محمد جابر، بدون سنة، صفحة 95)

وعلى النقيض من ذلك فإننا نجد في الحالة الثانية أن كل فرد يسعى خلف مصالحه الشخصية، بشرط أن تكون تعاقداته مع الآخرين مشروعة، عن ضرورة التوافق الاجتماعي لا تختلط مع الإلزام المفروض على الفرد بأن يصبح غير متميز تقريباً عن النمط الاجتماعي، فهي تعود إلى القبول الذي يوجد عند كل فرد بقواعد اللعبة واحترامها بالمعنى الخلقي وهذا بغرض إقامة مبادلات بين مساهمات ومكافآت كل شخص.

فالمجتمع الذي يتميز بالتضامن العضوي عند دوركايم — وبالنظر إلى أنه يتميز بالفردية والأنانية المفرطة — ما كان التوافق أن يجد مجاله في التطبيق، فدوركايم يرى بأن الفردية لا تناقض التعاون والتآلف وإنما هي شرط لذلك، أما الأنانية على النقيض من ذلك فيرجعها إلى انحلال الروابط والمراجع المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد.

ويرى دوركايم بأن تقسيم العمل الذي ينقص من عناء الفرد ويزيد من حصته الإنتاجية ويحقق له حاجاته ورغباته يمكن للامثال أن يشمل جميع نواحي الحياة وفي المقابل يمكن حصره في مجالات رمزية أساساً (صلاح الدين شروخ، 2004، صفحة 111)

هند بن حميدة/أحمد صباح

وإذا اتجهنا نحو المعسكر الشرقي وعلى وجه التحديد الاتحاد السوفيتي في ظل الستالينية وكذلك إذا اتجهنا نحو ألمانيا النازية فسنجدها نموذجان كاملان للامتثالية الكليانية.

إن عددا من المعتقدات الدوغماتية الواضحة جدا والمتعلقة بالمهمة التاريخية للبروليتاريا، وعددا معينا من الأهواء (مساواتية من جهة وقهرية من جهة أخرى) أمور مطلقة.

أما في المجتمعات "الليبرالية" فإن الامتثال رغم بروزه فإنه ذو طبيعة مختلفة، فمرجعياته ليست عقيدة رسمية مستندة إلى سلطة مدنية بل هي مخادعة وغامضة.

فالامتثال هنا يأخذ صورة المراقبة، لكن هذه المراقبة لا تقفل الصحافة ولا تحكم على المنشقين بالنفي أو بالحبس، وإذا اتجهنا إلى كلام "ماركيوز" بهذا الخصوص عن "التسامح القمعي" فإن واقع الامتثال في الانظمة "الليبرالية" التي لا يمكن خلطها مع الامتثالية الكليانية فهي تتميز بثلاث سمات، حيث تعتمد :

- أولا: على الضمنية وتقدم عقائدها على أساس أنها مسلمات "علمية" وأوضح ما تكون هذه الأخيرة في الأنظمة التربوية والاقتصادية .

- ثانيا: فإن الدولة ليست هي التي تتحمل مباشرة الدفاع عن الامتثال ، فاللوائح السوداء والخنق بطريق الصمت تحل محل معتقلات الإبادة.

- ثالثا : هو أن تشكل الرقابة من وجهة النظر الإدراكية كابتة أكثر منها ذات قمع فهي تضعف أو تقضي على الحقل الذي يمكننا أن نمارس فيه فكرنا بالنقد والانتقاء، كما أنها لا تحترم أي فكرة وإنها تتجه صوب تحريف أو تغيير المسار الذي يمنعها من الوقوف عند هذه الفكرة وعلى هذا الأساس فهي تعتمد على المراقبة أكثر من المعاقبة.

إن الامتثالية لا تؤمن بتوافق الممارسات مع المعايير والقيم، فالامتثالية الكليانية تعتبر موردا بالنسبة لأصحاب السلطة لاستعادة الوحدة الروحية أو إقامتها.

فالقادة الكليانيون يبنون امتثال المحكومين على إيمانهم بهذه العقيدة أما الامتثالية الليبرالية فهي ناتج منبثق أكثر مما هي استراتيجية موضوعة بقصد التنفيذ من طرف الطبقة المسيطرة، فهي حسب ماركيز

(Marqueuse) تساهمية قمعية شرعيتها معروضة للنقاش (عبد الجليل قريرة الحسناوي، بدون سنة، صفحة 50)

وعلى هذا الأساس فإن الامتثال سواء في صيغته الكليانية أو الليبرالية لا يعد ملائما لمسألة التوافق التي طرحها دوركايم، إذ أن التوافق يعتمد على نوع معين من الاستقلال الذاتي يحول دون تقليصه إلى العنف والإكراه والحساب

6. واقع الأمن المجتمعي في المجتمع الجزائري:

إن المجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات الأخرى مر بمراحل وأجيال مختلفة، في كل مرة يأخذ نظاما معيناً مناسباً لروح تلك الفترة، وكان الضبط الاجتماعي آنذاك يأخذ في كل مرة صفة وشكل ذلك النظام السائد، وفي القرن العشرين مرّ المجتمع الجزائري بمرحلتين هامتين هما مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال وفي خلال هاتين المرحلتين كان النظام الجزائري مختلفاً عنه في الأولى عن الثانية مما جعل الضبط الاجتماعي يختلف بين المرحلتين، ولو كان الاختلاف غير كبير جداً.

إن التعرّيج على ظاهرة الضبط الاجتماعي قبل الاستعمار حيث كان النظام الجزائري مستمد من الشريعة الإسلامية التي ينفذها الحاكم، وهنا تميز الضبط الاجتماعي بكونه ديني وقانوني وكان النظام القانوني تعبير عن القواعد الدينية مما يجعل الامتثال لهذه القوانين والقواعد إيجابياً كون أن المجتمع الجزائري مسلم، وكان الدين الإسلامي أبرز مظاهر حياة الجزائريين.

هذا مع عدم إغفال مظهر آخر من مظاهر الضبط الاجتماعي وهو الضبط الأخلاقي، فإن هذا الشكل الأخير من الضبط يشكل في كل المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري أبرز مظاهر الضبط الاجتماعي، وتظهر مميزات هذا الضبط في سلوكيات ومعاملات الأفراد فيما بينهم وكذلك في الأعمال والعلاقات التي كانت تسود بين الأفراد، حيث كان الفرد يعمل على إرضاء جماعته وتطبيق القواعد الأخلاقية في سلوكياته اليومية وفي الأعمال التي يقوم بها (عبد الرحمن العسوي، 2000، صفحة 117)

ويمكن أن نضرب مثلاً في طريقة المعاملات الزوجية حيث أن الفرد يطبق مجموعة من الطقوس والأعمال كالخطبة وقراءة الفاتحة وهذا إنما هو تعبير عن أخلاق ومعايير وقيم اجتماعية سائدة، حيث

هند بن حميدة/أحمد صباح

إنه ليس باستطاعة الفرد أن يخالف هذه التقاليد والمعايير لأنه سيلقى عقابا معنويا يتميز بالاستهجان والسخرية وعزل الفرد، أما إذا هو طبق هذه المعايير في طريقة زواجه فإنه سيلقى ترحيبا وجزاء معنويا يتلخص في الرضى والمدح، والفرد في هذا النوع من الضبط إنما يعمل على تحصيل مصلحته المشتركة مع باقي أفراد جماعته، لأنه إن خالفها فإنه يخسر مصلحه التي كان سيحققها في جماعته.

إن هذه الأشكال الضبطية في المجتمع الجزائري استمرت إلى مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال مع تغير في الضبط الديني الذي أصبح أكثر منه ارتباطا بالضبط الأخلاقي، وقد انفصل الضبط القانوني عن الضبط الديني في مرحلة الاستعمار فكان الضبط القانوني وضعيا، وبقي دور الضبط الديني يتلخص في كون أن امتثال الأفراد صادر عن خوفهم من العقاب الإلهي و طمعا في الثواب، و أبرز مظاهره هو القيام بالواجبات المقدسة، تطبيق الأوامر والنواهي الدينية كونها مقدسة تحوي مجموعة ميكانيزمات ضبطية كالجزاء بنوعيه الإيجابي والسلبي (عبد الرحمن الغامدي، 2012، صفحة 101)

هذا مع استمرار الضبط الأخلاقي في أداء دوره كاملا، لأن معيشة الجزائريين آنذاك كانت تتميز بالحياة الجماعية، فالفرد يعتمد على المجتمع في تحقيق بعض حاجاته مما جعل انضباطه للقيم والمعايير السائدة يكون وثيقا، وهو صادر عن إرادته واستحسانه لهذه المعايير لأنها تحقق هدفه، والضبط الأخلاقي هنا يأخذ تبريره العقلي في كونه صادر عن الإرادة المشتركة وعن الرأي العام السائد.

أما الضبط القانوني الذي كان وضعيا فإنه تمثل في مجموعة قوانين ومراسيم تسهر على تطبيقها مؤسسات تضعها الدولة حصيصا لذلك.

أما في المرحلة الحالية وهي مرحلة الاستقلال، فإن النظام الذي استحدثته الثورة جاء بقواعد ضبطية جديدة مع استمرار بعض القواعد التقليدية في العمل كالضبط الأخلاقي مثلا، و يمكن أن نميز ثلاثة أشكال من الضبط في هذه المرحلة .

إن التطورات التي شهدتها المجتمع الجزائري في مرحلة ما بعد الاستعمار كانت تهاج الاشتراكية و ما رافقها من شعارات اجتماعية و اقتصادية وثقافية، جعل الضبط يتميز بمميزات موافقة لكل شعار، فقد عملت الحكومة مثلا على استحداث قاعدة تربية مستخلصة من الوضع الاجتماعي الجزائري مع مزجها بطرق تربية أجنبية ناجحة، وكانت التربية في هذه المرحلة ترمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في

إسهام المنظّمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

الإطارات و تحقيق المهارات لإنجاح المشاريع الاقتصادية، خاصة منها الصناعية و بالتالي إنجاح الشعارات التي رفعتها الحكومات في هذه المرحلة (عماد الدين زغول، 2006، صفحة 109)

فالضبط هنا تمثل في وضع مجموعة قوانين وقواعد يسير عليها الفرد بما يحقق التنمية الاجتماعية والاستقرار للنظام الاجتماعي، هذا مراعاة للروح الاشتراكية وهي العمل الجماعي والتوجه الاجتماعي بصفة عامة

ونلاحظ في بعض فصول القانون الجزائري أنه مستمد من الشريعة الإسلامية كقانون الأسرة مثلا، فهو هنا ارتبط بالضبط الديني، أي امتزاج الضبط القانوني بالديني، وهذا لاستحالة تطبيق قانون الأسرة مخالف لنظام الأسرة الجزائرية المميز بمجموعة من القواعد الدينية والأخلاقية التي أخذت عمقها في المجتمع الجزائري .

لقد وضعت الدولة في سبيل تحقيق الاستقرار والنظام مجموعة مؤسسات تسهر على تطبيق القانون وتنفيذه متمثلة في الإدارات التنفيذية والتشريعية كجهاز العدالة الذي يعمل على حل النزاعات وإصدار الأحكام والأوامر.

الدين الإسلامي هو شريعة سماوية تحوي قواعد المعاملات و العبادات، وقد جاءت هذه الديانة لتنظيم حياة البشر، فهو بالتالي يحتوي على مجموعة قواعد وميكانيزمات تعمل على تنظيم حياة البشر وضبط سلوكهم و العلاقات فيما بينهم.

والضبط هذا يستند إلى الجزاء السلبي والإيجابي وهذا حسب درجة امتثال الفرد للأوامر والنواهي الدينية و الواجبات المختلفة كالعبادات وطرق المعاملات .

فالفرد المؤمن هنا ينضبط آليا للأوامر والنواهي الدينية من قداسة وخوف من العقاب وطمعا في الثواب، وتتجسد مظاهر الضبط الديني في حياة المجتمع الجزائري في الطقوس الدينية المختلفة كالعبادات ومنها الصلاة، الصوم، الزكاة... وكذا تظهر ميكانيزمات الضبط في العلاقات الاجتماعية المختلفة والمعاملات بين الأفراد كطريقة البيع و الشراء مثلا.

إن أداء الواجبات كالعبادات في المجتمع الجزائري إنما هو تعبير عن انضباط أفراد هذا المجتمع (للدين) للقواعد الدينية، وكذا الشأن بالنسبة للسلوكات والعلاقات المختلفة داخل المجتمع .

هند بن حميدة/أحمد صباح

ويعتبر الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع الجزائري ظاهرة واضحة، ذلك أن المجتمع الجزائري يحيا بروح جماعية وشعور الفرد هو جزء من شعور الجماعة المحيطة به، حيث يراعي الفرد في تصرفاته المختلفة الشعور الجماعي ومدى رضى واستهجان الجماعة للسلوك الذي سيقوم به، لذلك فهو يكيف سلوكه وفق المعايير والقيم السائدة (عماد الدين زغول، 2006، صفحة 114)

إن انضباط الفرد في المجتمع الجزائري للقواعد الأخلاقية والمعايير التي تضعها الجماعة نابع من شعوره بأنه غير مكره على فعل شيء أو تركه بصورة مباشرة، وإنما هو شعور منه بمصلحته في المحافظة على سمعته داخل جماعته، وبالتالي نجد الفرد يحاول أن يقوم بكل ما يجلب له رضا الجماعة وهذا لا يعني أنه ناكرا ذاته أو كابتا لميولاته ورغباته، وإنما هو محاولة لتكييفها وفق المعايير والقيم السائدة.

ويلاحظ أن المعايير والقيم السائدة في المجتمع الجزائري مستمدة في أغلبها من الشريعة الإسلامية وهذا ما يعطيها صبغة النفوذ والقوة وتعتبر القواعد الدينية إحدى الدعامات الأساسية لدوام ونفوذ المعايير والقيم الأخلاقية خاصة إذا كان الفرد ممثلا للقواعد الدينية.

وتتمثل ميكانيزمات ومظاهر الضبط الأخلاقي في المجتمع الجزائري في رغبة الفرد في تحقيق مصلحته المشتركة مع باقي أفراد جماعته ومحاولته إرضاء لجماعته والقيام بكل ما هو محبوب وموافق للشعور الاجتماعي (مصطفى العرضي، 1985، صفحة 90).

كما تظهر ميكانيزمات هذا الضبط الذي يكون بصفة غير مباشرة في خوف الفرد من أن تنبذه جماعته وبالتالي يخسر مكانته ومصلحته داخلها.

ويظهر كذلك الانضباط الأخلاقي في قيام الأفراد بالتعاون فيما بينهم، وكذا الاحترام المتبادل بين أفراد الجماعة.

7. حدود الدراسة

أ- **حدود موضوعية** : تتحدد الدراسة دائما بأطر وحدود موضوعية، حدود دراستنا الموضوعية هاته هو دراسة دور المنظمات التربوية غير الحكومية ومساهمة المجتمع المدني في تجسيد الأمن المجتمعي.

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

ب- **حدود زمانية** : تم تطبيق أداة متابعة الرصد الميداني الحضوري وأداة الملاحظة بالمشاركة من شهر جانفي إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 2021.

ت- **حدود مكانية** : شملت الدراسة كل الأفواج الكشفية التابعة لمحافظة ولاية البليدة والمقدرة بـ 49 فوجا كشفيا وعضوية تقدر بـ 4145 كشاف موزعين على كامل تراب الولاية (القيادة العامة،
(2021-2020)

2.4 عرض النتائج :

- جدول رقم (1) يوضح تعداد الكشافين بولاية البليدة لسنة 2021

المرحلة	سنة 2021	النسبة
البراعم	00	%00
البرعمات	08	%0,19
الأشبال	944	%22,77
الزهرات	181	% 4,36
الكشاف	1340	%32,32
المرشدات	236	%5,69
الكشاف المتقدم	558	%13,46
المتقدمات	30	%0,72
الجوالة	183	%4,41
الجولات	04	%0,09
القادة	607	%14,64
القائدات	48	%1,15
المجموع	4145	%100

المصدر: محافظة ك إ ج ولاية البليدة

هند بن حميدة/أحمد صباح

يتضح لنا من خلال أرقام الجدول أن عضوية الكشافة الإسلامية الجزائرية وصلت سنة 2021 إلى 4145 كشاف على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم ومناطق سكنهم، هذا ما يترجم فاعلية المنظمة في برامجها ونشاطاتها وما يترجم أيضا قدرتها على تحريك مواضيع شتى ومنها تفعيل مضامين صحية متنوعة وهذا ما سنعرفه من خلال الجدول المقبل الذي يحاكي جملة البرامج والأنشطة الكشفية المهمة بهذا الموضوع .

- جدول رقم (2) : يوضح عمليات خدمة وتنمية المجتمع تجسد مفاهيم الأمن المجتمعي

الرقم	نوع العملية	عدد العمليات	عدد الوحدات	عدد المتطوعين	ساعات التطوع	المستفيدين
1	حملات توعية ضد الحرق	156	35 253	699	403 965	35 253
2	تأسيس أمن الطرقات	112	67 590	323	40 098	67 590
3	توزيع الوجبات الدافئة للمتشردين	204	17 839	98	49 328	17 839
4	حملات التبرع بالدم	23	426	128	7 355	426
5	حملات نظافة عامة للطرقات	317	-	393	332 720	95 558
6	حملات تعقيم	451	-	712	340 322	449 600
7	حملات ضد المخدرات	258	-	481	68 937	168 400
8	زيارات لمراكز إدماج الأحداث	9	189	40	720	189
9	حملات ضد اختطاف الأطفال	4	1 252	21	252	1 252
10	حملات ضد الانتحار	4	81	11	176	81
11	حملات ضد التسممات الغذائية	302	27 108	573	208 420	27 108
12	حملات د العنف في الملاعب	640	41 000	149	95 360	128 000
13	حملات توعية صحية	172	20 100	137	23 290	51 000
	العدد الإجمالي	2 673	219 448	3 970	1 571 821	1 051 355

المصدر : الأمانة العامة ولاية البليدة

يلاحظ التنوع الملاحظ في الأنشطة التطوعية ثلاثة عشر نشاطا هاما من المجتمع المدني وفي أماكن عدة، ضف إلى ذلك العدد المعتبر من المتطوعين وكذا ساعات التطوع ، والملفت أيضا المستفيدين من العمليات التطوعية الذين بلغوا 1 051 355 مستفيد العدد الإجمالي للمستفيدين من العمليات التطوعية سيما وأن ولاية البليدة بمختلف مناطقها

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

الجدول رقم (3) يوضح القيمة المالية والإقتصادية للعمل الكشفى التطوعي على مستوى ولاية البلدية:

الرقم	نوع العمل التطوعي	مجالات التطوع	ساعات التطوع	عدد المستفيدين	عدد المتطوعين
01	إنساني، اجتماعي	مكافحة انتشار فيروس كورونا كوفيد 19	1 571 821	1 051 355	3 970
02	بيئي، اجتماعي إنساني، وطني	خدمة مجتمعية عامة	3376	1591	1269
03	تربوي	العمل الكشفى التربوي المحلي للأفواج الكشفية	11 790	3490	655
04	إداري، فني، تكويني	العمليات والنشاطات الأخرى للمحافظة	2844	752	39
العدد الإجمالي			1 589 831	1 057 188	5 933

المصدر: الأمانة العامة ولاية البلدية

القيمة المالية والإقتصادية للعمل التطوعي لو قام به موظفون رسميون هي عدد ساعات التطوع x قيمة الساعة الواحدة	نصيب الفرد من الدخل القومي في السنة يقدر ب: 4313.50 دولار سنوياً أي ما يعادل 47.467.91 دج شهرياً حسب إحصائيات البنك المركزي الجزائري.
متوسط التطوع لدى عضو الكشافة الإسلامية الجزائرية على مستوى ولاية البلدية بلغت 267 ساعة سنوياً	47.467.91 دج / 22 يوم عمل = 2157.63 دج يومياً 2157.63 دج / 08 ساعات = 269.70 دج للساعة
1 589 831 ساعة x 269.70 دج	قيمة الساعة الواحدة حسب الدخل القومي تقدر ب:

للساعة	269.70 دج
= 428.777.420,7 دج	
إذن القيمة المالية الإجمالية للتطوع لو قام به موظفون هي: 777.420,7428 دج	

الخاتمة:

- نسجل التنوع الملاحظ في الأنشطة التطوعية الثلاثة عشر نشاطا هاما مكن المجتمع المدني وفي أماكن عدة، ضف إلى ذلك العدد المعتبر من المتطوعين وكذا ساعات التطوع ، والملفت أيضا المستفيدين من العمليات التطوعية الذين بلغوا 1 057 188 مستفيد والقيمة المالية التي استفاد منها المجتمع من خلال دور منظمة المجتمع المدني فيما لو قام بها موظفين كانوا هم من قاموا بالعمل .
- في هذا السياق يمكن لنا أن ندرج جملة من التوصيات لهذه المنظمة لتحسين أدائها :
- ضرورة اختيار المنظمات الفاعلة للقيام بالدور التطوعي مع المجتمع وإخضاعهم لدورات وتربصات لإعدادهم لتحمل العبء .
 - توظيف القيم الاجتماعية والمعايير الأخلاقية وكذا المعتقدات والعادات بصفة فعالة في عملية التأهيل الاجتماعي لتقوية الشعور بالانتماء والارتباط بالخصوصيات الاجتماعية.
 - على المتطوعين إنشاء شبكة الاجتماعية بينهم وبين أفراد المجتمع وخاصة في مناطق الظل، لكي يكونوا لهم عوناً على تخطي الأعباء الاجتماعية.
 - إجراء البحوث والدراسات السوسيولوجية الجادة المهتمة بقضايا التطوع والتأهيل الاجتماعي والتكوين من خلال المؤسسات غير الرسمية المساعدة للمؤسسات الرسمية .
 - ضرورة تكوين قاعدة بشرية من المواطنين يستعان بهم في المشاريع القومية والخيرية .
 - جعل الخدمة التطوعية من اهتمامات السياسة العامة كمرحلة ضرورية يمر بها كل فتى وشاب وجعلها جزءاً عادياً من حياته باعتبارها عاملاً مهماً لغرس روح المواطنة، كداعم قوي وأساسي من أجل الأمن المجتمعي والشعور بالانتماء ورفع معايير المواطنة الفاعلة .
 - إقامة فرق عمل مشتركة تعنى بالتخطيط ووضع البرامج والأنشطة والفعاليات اللازمة لتنفيذ برامج التربية الأمنية.

إسهام المنظمات التربوية في تجسيد مفاهيم الأمن المجتمعي

- دعوة بعض الشخصيات الرياضية والفنية والعلمية واستقطابها في المشاركة في برامج التربية الأمنية، خصوصاً في مجال محاضرات التوعية وتشجيع الشباب في الانخراط في مجالات التطوع والمشاركة الأمنية.
- إقامة الدورات التدريبية للمرشدين الطلابيين ورواد النشاط في المدارس للتعريف بمفاهيم التربية الأمنية والأدوار المطلوب منهم تطبيقها.
- إعداد المطويات الإعلامية و الأدلة السمعية والبصرية لشرح بعض المفاهيم المتعلقة بالتربية الأمنية (الصحية ، الغذائية ، مخاطر المخدرات ، الأمن المنزلي ...)
- التشاركية مع القطاعات الإعلامية في إيصال الرسالة الأمنية والتهيئة لبرامجها التربوية .
- تفعيل الكوادر وتدريبهم على تقديم استقبال الجمهور الواسع و عرض المحاضرات وبرامج التدريب الشبابية في مجال التربية الأمنية.
- تطوير قاعدة معلومات إلكترونية أو قاموس إعلامي إلكتروني لرصد ما يمكن جمعه من أبحاث ومراجع علمية، وبرامج تلفازية، وحصص توعوية، وذلك في المواضيع ذات العلاقة بالتربية الأمنية والأمن الشامل، وتكون متاحة للمدارس والمؤسسات التربوية الأخرى.
- طلب العون من خبراء متخصصين في مجالات التربية والاجتماع وعلم النفس والشرعية الإسلامية لتطوير برامج التربية الأمنية بما يحقق التكاملية والشمولية الأمنية.
- تقوية الروابط بين المدرسة والأسرة، وإخطار أولياء الأمور بصورة مستمرة على برامج التربية الأمنية وأهدافها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة التي وصلت إلى نسب ضئيلة في الانحراف والجريمة ونسب عالية في الوعي والحس الأمني والولاء والانتماء.
- إقامة المعارض الأمنية، و أسابيع إعلامية مفتوحة تعالج كل الموضوعات التي لها علاقة بالوعي الأمني ودعوة الأسر وأولياء الأمور للمشاركة فيه.

المراجع

- 1) ال كشافة الاسلامية الجزائرية، القانون الاساسي، القيادة العامة، المؤتمر الوطني السابع . (بلا تاريخ).

هند بن حميدة/أحمد صباح

- 2) الكشفة الإسلامية الجزائرية، القانون الاساسي، القيادة العامة، المؤتمر الوطني السابع . (بلا تاريخ).
- 3) أحمد الخشاب. (بدون سنة). الضبط الاجتماعي. مصر: مكتبة القاهرة.
- 4) القيادة العامة. (2020-2021). تامينات الموسم الكشفية. الجزائر: قسم الإدارة.
- 5) المرصد الوطني للبحوث حول الحركة الوطنية. (1998). تاريخ الحركة الكشفية. الجزائر.
- 6) المنظمة الكشفية المنظمة الكشفية العربية. (2000). الحركة الكشفية التربوية. مصر: المختبر الكشفية العربي.
- 7) بوخلجة بوخلجة غياث. (1984). الاسس النفسية للتكوين ومناهجه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8) حلمي محمد منيرة. (1978). التفاعل الاجتماعي. القاهرة: المكتبة الانجلومصرية.
- 9) سامية محمد جابر، (بدون سنة)، علم الاجتماع المعاصر، لبنان دار النهضة العربية للطباعة والنشر. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 10) صلاح الدين شروخ. (2004). علم الاجتماع التربوي. الجزائر: دار العلوم.
- 11) عبد الحليل قريرة الحسناوي. (بدون سنة). أنماط التكيف الاجتماعي. ليبيا: منشورات كلية الآداب.
- 12) عبد الرحمن العسوي. (2000). تربية المراهق العربي. مصر: دار النهضة العربية.
- 13) عبد الرحمن الغامدي. (2012). مدخل إلى التربية الإسلامية. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- 14) عبد الله محمد عبد الرحمن. (2003). النظرية في علم اجتماع. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 15) علي خليفة الزائدي. (2000). المراحل الأولى في الكشفية. لبنان: مكتبة المعارف.
- 16) عماد الدين زغول، (2006)، نظريات التعلم، عمان ، الاردن، دار الشروق. (بلا تاريخ).
- 17) محمد الجوهري وعبد الله الخروبجي. (1980). مناهج البحث العلمي. جدة: دار الشروق.
- 18) أحمد عاطف غيث. (بدون سنة). المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي. الاسكندرية: دار المعرفة.
- 19) مصطفى مصطفى العرضي. (1985). التربية المدنية كوقاية من الانحراف. الرياض: المركز العربي للدراسات.